إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 177
للنشر الفوري
٢٥ مارس ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي للصندوق يستكمل المراجعة الثالثة بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع تونس ويوافق على صرف ٢٢٥ مليون دولار

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثالثة لأداء الاقتصاد التونسي بمقتضى برنامج يغطي ٢٤ شهرا يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني. ويسمح استكمال المراجعة بصرف مبلغ ١٤٥,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢٥ مليون دولار أمريكي) على الفور، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٥٧٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٨٨٨,٤ مليون دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني يغطي عامين بقيمة ١,١٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٧٨ مليار دولار أمريكي أو ٤٠٠% من حصة عضوية تونس في الصندوق) في ٧ يونيو ٢٠١٣ (راجع البيان الصحفي رقم 13/202).

وباستكمال المراجعة الثالثة، وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات تعديل معايير الأداء المقررة لنهاية يونيو ٢٠١٤، ومنحها إعفاءً من انطباق معايير الأداء المقررة لنهاية مارس ٢٠١٤ والتي لم تتوافر بيانات عنها بعد ولا توجد أدلة على عدم استيفائها.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بتونس، أدلى السيد مِن زو، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"حققت السلطات تقدما في برنامجها الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق. ويبدو أن معايير الأداء الكمية المقررة لنهاية مارس قد تم استيفاؤها، لكن التقدم في الإصلاحات الهيكلية كان بطيئا بسبب الأزمة السياسية المطولة في العام الماضي.

"وأدى اعتماد الدستور وتشكيل الحكومة الجديدة إلى تعزيز الثقة في الآفاق السياسية والاقتصادية المنتظرة. ومع ذلك، يلاحظ أن النمو متوسط والبطالة لا تزال مرتفعة والاختلالات كبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية.

"ويمكن المساعدة في تقييد عجز المالية العامة المتزايد في عام ٢٠١٤ من خلال اعتماد تدابير جديدة للمالية العامة – مصحوبة بالتدابير التي تستهدف احتواء فاتورة الأجور المرتفعة وتخفيض دعم الطاقة التنازلي. ومن الضروري إجراء إصلاحات في الإيرادات، وتحسين إدارة المالية العامة، وإصلاح المؤسسات العامة، من أجل تحسين مكونات العملية الجارية لضبط أوضاع المالية العامة. وينبغي تحسين إجراءات المشتريات وتنفيذ المشروعات للتخلص من القصور الراهن في تنفيذ الإنفاق الاستثماري، وهو عامل مهم في تشجيع النمو الذي يصل بمنافعه إلى كل شرائح السكان. كذلك ينبغي مواصلة الحفاظ على النفقات الاجتماعية أثناء مرحلة الضبط المالي.

"وتتخذ السياسة النقدية موقفا ملائما في الوقت الراهن، لكن تشديد هذا الموقف سيكون مطلوبا إذا ما ظهرت ضغوط تضخمية أو ضغوط على سعر الصرف. ومن الضروري إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على الإقراض من أجل تعزيز القنوات النقدية وتيسير الحصول على التمويل. ومن خلال زيادة مرونة سعر الصرف، يمكن المساعدة في إعادة بناء الهوامش الوقائية في الحسابات الخارجية، وتخفيض ضخ السيولة، وتحسين القدرة التنافسية.

"ويعد تحسين إعداد تقارير البيانات، وتقوية الرقابة، وتطبيق الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبنوك العامة، خطوات مهمة للحد من أوجه الهشاشة في القطاع المصرفي. وتتمثل أولويات المدى القصير في تصميم خطط لإعادة هيكلة البنوك، وإنشاء شركة لإدارة الأصول تتولي الديون المتعثرة في قطاع السياحة، ومعالجة الضعف في جودة الأصول، وتدعيم آليات التسوية.

"ومن الضروري التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لضمان تحقيق نمو أقوى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان. وينبغي إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي تستهدف المستحقين بشكل دقيق، على أن تكون مصحوبة بإصلاحات في دعم الطاقة لحماية الأسر المعيشية محدودة الدخل."